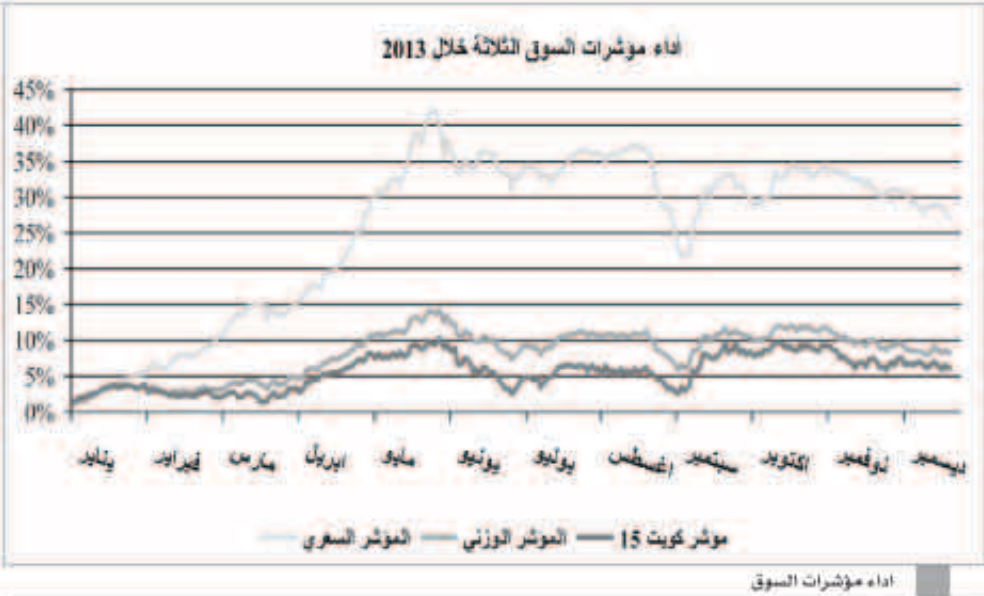


سجل ارتفاعاً نسبته 27.22 في المئة

« بيان »: سوق الكويت أنهى 2013 عند 7.549 نقطة

■ وجود صناع سوق بات أمراً ضرورياً للحد من الخسائر غير المبررة التي يتعرض لها السوق من وقت لآخر بسبب المضاربة



أداء مؤشرات السوق



حركة المؤشر السعري

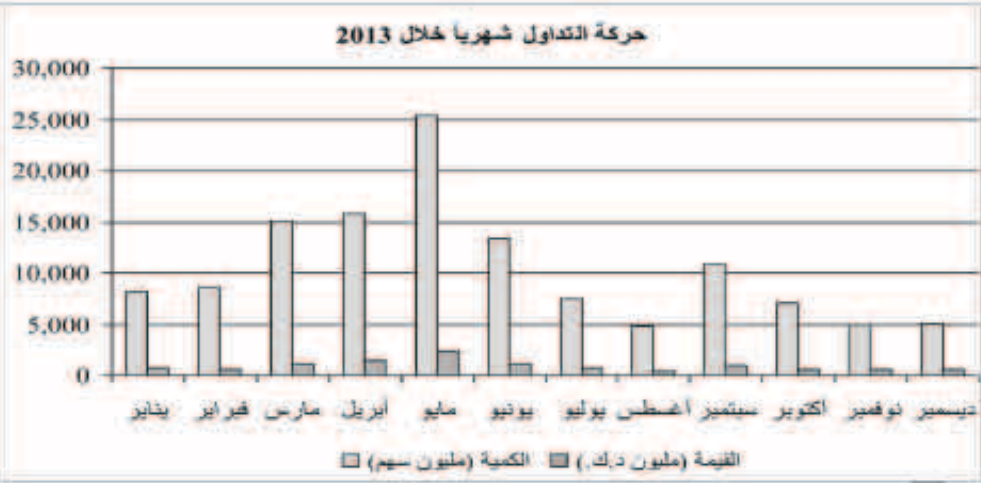
■ الأسباب الرئيسية لنشاط عمليات المضاربة هو عدم وجود صانع سوق حقيقي يساهم في خلق التوازن بين العرض والطلب

لمتابعة خطة العمل المقترحة حول قانون الإعسار، مضيفاً أن القانون لن يتم إنجازه قبل عامين، حيث إن هناك منظومة متكاملة لقوانين الإعسار تضم 4 محاور سيتم إعدادها، وتتمثل في وضع آلية مستعجلة لإيجاد حلول خارج إطار المحاكم للديون المتعثرة لمعالجة مشكلات السداد القائمة بين شركات الاستثمار والشركات المتعثرة ودائتيها، وإقرار قانون لإعادة تأهيل وتصفية الشركات المتعثرة، ووضع دليل قضائي مفصل لشرح الإجراءات الجديد.

و عاد سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر أبريل لتسجيل المكاسب الجماعية لمؤشراته الثلاثة، حيث لقي دعماً من القوى الشرائية التي طالبت الكثير من الأسهم التي تم التداول عليها خلال الشهر، سواء القيادية منها أو الصغيرة، مما أديعس إيجابيا على مؤشرات السوق كافة، ولاسيما المؤشر السعري الذي أنهى تعاملات الشهر بنسبة أعلى نسبة مكاسب شهرية منذ بداية العام، في حين سجل مؤشر كويت 15 أعلى مستوى إغلاق له منذ انطلاقه في مايو 2012. على صعيد منفصل، شهد شهر أبريل إقرار قانون إسقاط فوائد القروض في مداولته الثانية، والمعروف بالقانون «صندوق الأسرة»، وذلك بعد إجراء بعض التعديلات التنبائية والحكومية عليه، وقد انتقد صندوق النقد الدولي إقرار هذا القانون معتبراً إياه أنه بسبب «مخاطرة أخلاقية تؤدي إلى تبويض إنشاء ثقافة ائتمان سلمية في الكويت».

واصل سوق الكويت للأوراق المالية خلال مايو تسجيل المكاسب لمؤشراته الثلاثة، مدعوماً باستمرار الزخم الشرائي الذي يسيطر على السوق، والذي أدى إلى تسجيل المؤشرات الثلاثة لمستويات قياسية لم تشهدها منذ فترة، حيث وصل المؤشر السعري لأعلى مستوى له منذ أواخر عام 2008، في حين أغلق المؤشر الوزني عند أعلى مستوى له منذ فبراير 2011، فيما أنهى مؤشر كويت 15 تداولات الشهر عند أعلى مستوى إغلاق له على الإطلاق. على صعيد آخر، أقر مجلس الأمة خلال مايو قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي في مداولته الأولى، وذلك بأغلبية 43 عضواً، وقد أشار وزير التجارة والصناعة مع تراجع واضح في مؤشرات التداول، ولاسيما السيولة المتداولة التي شهدت تراجعاً كبيراً في الكثير من الجلسات اليومية خلال الشهر. من جهة أخرى، تم إقرار قانون الاستثمار الأجنبي المباشر في مداولته الثانية خلال شهر يونيو، حيث تضمن القانون إنشاء هيئة تتمتع بالخصخصة الاعتبارية تلحق بوزير التجارة والصناعة وتسمى «هيئة تشجيع الاستثمار المباشر» ويكون مقرها الكويت.

وعاد سوق الكويت للأوراق المالية مرة أخرى لتسجيل المكاسب، حيث شهد خلال شهر يوليو أداء إيجابياً مكن مؤشرات الثلاثة من تسجيل مكاسب جديدة على المستوى الشهري، ليعوض بذلك جزءاً من الخسائر التي تكدها خلال الشهر السابق، وقد تلقى السوق دعماً من عمليات الشراء التي استهدفت العديد من الأسهم المدرجة في السوق، في رأسها الأسهم القيادية، بالإضافة إلى عمليات الضخ السريعة التي استهدفت الكثير من الأسهم في مختلف القطاعات، ولاسيما الأسهم الصغيرة في قطعي العقار والخدمات المالية. على صعيد مختلف، شهد شهر يوليو إقرار مجلس الوزراء لمرسوم الضرورة الخاص بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2013/2014، حيث بلغ إجمالي الإيرادات المقررة في الميزانية نحو 13.57 مليار دينار كويتي، فيما قدرت المصروفات بحوالي 21 مليار دينار كويتي، وبذلك قد تواجه الميزانية عجزاً يبلغ نحو 7.43 مليار دينار كويتي. وعن معدلات الإنفاق في الميزانية، فقد بلغت نسبة الإنفاق الجاري 84.8 في المئة من إجمالي المصروفات، في حين بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري 15.2 في المئة فقط.



حركة التداول شهرياً خلال 2013

■ جميع القطاعات سجلت نمواً في مؤشراتها بنهاية العام مقارنة بأقالات عام 2012باستثناء: قطاع الاتصالات

والإرشادات التي يجب أن تتبعها الحكومة الكويتية لكي تتم معالجة القضايا التي تعرق مسيرة النمو الاقتصادي في البلاد، إلا أن للسؤالين في البلاد لم يعيروها الاهتمام اللازم، مما انعكس بشكل واضح على القطاع الخاص وشركاته، فشح للمشاريع الكبرى في البلاد، وضعف الإنفاق الراسمالي، وعدم تنفيذ الوعود الحكومية فيما يخص دعم القطاع الخاص، أدى إلى تراجع دور هذا القطاع الحيوي في الحياة الاقتصادية المحلية، وساهم في هروب رأس المال المحلي إلى بعض البلدان المجاورة التي تتسم ببيئة اقتصادية مستقرة إلى حد كبير مقارنة مع الكويت، إذ بحسب التقرير الذي أصدرته «فوربس» حول «أفضل الدول لممارسة الأعمال 2013»، جاءت الكويت في المرتبة 76 عالمياً وفي المرتبة الأخيرة خليجياً، لتصبح الكويت أسوأ بيئة لممارسة الأعمال في منطقة الخليج العربي.

وبالعودة لأداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال 2013، فعلى الرغم من الارتفاعات التي حققها مؤشرات السوق خلال العام، إلا أن الفضل في هذه المكاسب يرجع إلى المضاربات السريعة التي ميزت التداولات على مدار السنة، فضلاً عن عمليات الشراء قصيرة الأجل التي كان يقوم بها بعض المستثمرين، والتي تركز بشكل واضح على الأسهم الصغيرة والمتوسطة، وسط انحصار عمليات الشراء الاستثماري طويل الأجل، نتيجة تخوفات المستثمرين من سقوط الأسهم على المدى البعيد في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد المحلي حالياً. وكانت الأسهم العقارية والاستثمارية هي الأكثر نشاطاً خلال العام المنقضي، إذ شهدت تلك الأسهم عمليات شراء ومضاربات سريعة نظراً لتدني أسعارها بشكل واضح ووصولها لمستويات تعتبر مغرية، وهو الأمر الذي انعكس على أداء المؤشر السعري بشكل خاص، والذي كان الأكثر ارتفاعاً طوال العام مقارنة مع المؤشرين الوزني وكويت 15.

من جهة أخرى وعند مقارنة أداء السوق الكويتي مع أسواق أسهم دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام السابق، نجد أنه شغل المرتبة الثالثة من حيث نسبة المكاسب المسجلة بعد سوق الإمارات، حيث تخطت مكاسب سوق دبي المالي نسبة 100.1 في المئة بالمقارنة مع إغلاق عام 2012، لينتهي تعاملات العام مسجلاً ارتفاعاً نسبته 107.69 في المئة، في حين وصلت نسبة مكاسب سوق أبو ظبي للأوراق المالية إلى 63.08 في المئة عند نهاية السنة. أما السوق المالية السعودية فقد شغلت المرتبة الرابعة، إذ أغلق مؤشرها في نهاية العام مسجلاً ارتفاعاً نسبته 25.50 في المئة مقارنة مع مستوى إغلاقه في عام 2012، فيما شغلت بورصة قطر المرتبة الخامسة بنسبة نمو بلغت

في حين شغلت بورصة قطر المرتبة الخامسة بنسبة نمو بلغت

في حين شغلت بورصة قطر المرتبة الخامسة بنسبة نمو بلغت

في حين شغلت بورصة قطر المرتبة الخامسة بنسبة نمو بلغت

مراد: معرض « المسار» العقاري يطرح مشاريع بـ 8.9 مليارات دولار

أن تحتوي على عدد من المرافق الجديدة التي من بينها المجمعات التجارية ومراكزي القوارب واليخوت، متوقعاً في ذات الوقت أن تشهد المنطقة ارتفاعاً في الاسعار تبعاً للمستجدات التي ستشهدها.

وقال الكنديري ان مدينة صباح الاحمد البحرية تقع في جنوب دولة الكويت على طريق 278 وتبعد عن العاصمة 45 دقيقة للوصول إلى قلب المدينة، وعندما صممت مدينة صباح الاحمد البحرية كانت على فكرة اقرب المناطق السكنية لها، حيث يبدأ سعر القسيمة السكنية التي تبلغ مساحتها 640 متر مربع في منطقة صباح الاحمد البحرية من 150 ألف دينار للقسيمة، مقارنة بـ 240 ألف دينار للقسيمة السكنية التي تبلغ مساحتها 400 متر مربع في منطقة أبو فطيرة السكنية على سبيل المثال.

وأشار إلى أن هذا الفارق الكبير في الاسعار ساهم في إجتذاب شريحة لا بأس بها من المواطنين الكويتيين إلى منطقة صباح الأحمد، التي أصبحت اليوم واحدة من المناطق النموذجية المتمثلة بالمرافق والبنية التحتية وأخصها على الإطلاق متوقعاً أن تستمر منطقة صباح الاحمد البحرية في اجتذاب المزيد من المواطنين الكويتيين خلال السنوات القليلة المقبلة، لا سيما وأنه من المخطط لهذه المنطقة

وأوضحت المنع أن الشركة حريصة على تقديم القرص النادرة والقيمة لعملائها حيث تعمل لصالح العميل في البداية وتسهل له عملية الاستثمار والربح لذلك توجه شمالاً وغرباً في دول العالم لتقتنص الفرصة العقارية التي لن تكرر وتقدمها لعميلها بكل سرور ومصادقة .

الميثاق المتحدة

أكد مدير عام مركز الميثاق المتحدة العقارية عبدالرؤوف الكندري أن مركز الميثاق سيطرح خلال مشاركته في المعرض أراضى في مدينة صباح الاحمد البحرية، في جميع المراحل وخصوصاً في المرحلة الرابعة حيث أنها تمتاز عن المراحل الثلاث السابقة بأن لها مدخلا خاصاً و منفصلاً عن باقي الداخل ، كما أن أراضيها تطل مباشرة على البحر و لا يوجد بها صف نان من الأراضي، الأمر الذي يجعل من هذه المنطقة مناسبة جداً للشخبة و محبي التميز

وأوضح الكندري انه في ظل الارتفاع الكبير والمتواصل في اسعار العقار السكني في دولة الكويت، فإن اسعارأراضي مدينة صباح الاحمد البحرية



حسين دشتي

عبد الرؤوف الكندري

سعود مراد

سبق لها ومازالت تطرح مشروع منتج سارة بمراكش لعملائها حيث يعد المشروع من اكبر المشاريع السياحية بالملكة المغربية التي تتميز بمعدلات سياحية طوال العام ويطلق عليها مراكش الحمراء أو مدينة النخيل لأن طبيعة مبانيها تمتاز باللون الأحمر وتعتبر مراكش قاعدة بلاد فيلا مدخل خاص بها ومواقف للسيارات ومساحات خضراء وحمامات سباحة والمشروع مبني على الخصوصية لتقديم التقاليد

الذكي للتسويق والاستثمار العقاري أن الشركة ستطرح خلال مشاركتها في المعرض ولأول مرة مشروع بريد نج بريطانيا على عملائها في الكويت حيث يعتبر المشروع من المشاريع العملاقة التي تقوم الشركة بطرحها خلال معرض المسار العقاري بلقاعة الربية ويتميز بموقع فريد جدا كونه قريب جدا من سبتي سنتر للمدينة والتي تبعد 22 دقيقة بالقطار عن لندن أما بخصوص الأسعار فشركة الهدف الذي للتسويق عودت عملاءها دائما على أسعار تنافسية مدهشة ، وأوضحت المنع بأن الشركة

قال المدير العام لمجموعة المسار لتنظيم المعارض والمؤتمرات لسعود عبدالعزيز مراد أن معرض المسار العقاري الذي تنطلق فعالياته اليوم الأحد في فندق كورتيارد ماربوس سيطرح مشاريع بقيمة 8.9مليارات دولار متوقعاً أن يستقطب المعرض الذي يستمر مدة 3 أيام حتى الثلاثاء المقبل 9 آلاف زائر مشيراً الي ان المعرض استقطب أكثر من 30 شركة تتوزع على شركات العقار المحلي والخليجي وعدد من البنوك، فضلاً عن الشركات التي تقدم خدماتها العقارية في السوق الخليجية فيما يطرح المعرض مشاريع متنوعة وفرصاً للمواطنين الباحثين عن السكن الخاص في الكويت بمختلف أنواعه سواء فللاً أو شققاً سكنية إلى جانب الأراضي والفرص الاستثمارية في القطاع العقاري الذي يعتبر اللباز الأيمن.

وأشار مراد في تصريح صحفي إلى أن ما يميز هذه الدورة من عمر المعرض هي انها تضم عدد كبير من الشركات التي تطرح فرصاً في السوق العقاري المحلي إلى جانب العقار الدولي وبالتالي فإن هناك تنوعاً أمام العملاء لاختيار الوجهات المفضلة للشراء أو الاستثمار